الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الجمعة
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس : السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(و) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع)

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع)

(ب) نقل أوكرانيا وبيلاروس إلى مجموعة الدول الأعضاء المحددة في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣ (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-749, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.28
18 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١٢٣ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ (تابع) (A/46/6، و A/48/16 (الجزءان الأول والثاني) و A/48/32/Rev.1/Add.1؛ و A/C.5/48/9 و Corr.1 و Add.1 و A/C.5/48/26)

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد نوتردايم (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن أسفه للظروف التي اضطرت فيها الوفود للنظر في الاقتراحات المتعلقة بالميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، إلى جانب انعدام الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة العامة الذي نص عليه القرار ٢١٣/٤١. وذكر أنه بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن تقديم لجنة البرنامج والتنسيق تقريرها بشأن الجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة بعد ثلاثة أشهر من موعد التقديم المعتاد، لم يؤد إلى تيسير النظر في تلك الجوانب. أضف إلى ذلك، أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم تكن، حتى فترة ثلاثة أسابيع قبل انتهاء الجزء الأول من الدورة الحالية، قد قدمت وجهة نظرها إلى اللجنة. وقال إن الوضع كله يدعو للأسف أكثر لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ قد أصبحت حتى أكثر صعوبة على الفهم بسبب التعقيد الذي يسم إعادة تشكيل الأمانة العامة، وتزايد عدد الوظائف الشاغرة، وتجميد التوظيف والمنهجية المتبعة في إعادة تقدير كلفة المستوى الإجمالي للموارد.

٢ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يصر، منذ بدء الدورة الحالية للجمعية العامة، على أنه ينبغي اعتماد الميزانية، التي تشكل الصورة المالية للبرامج والأولويات السياسية، طبقا للإجراءات التي نص عليها في القرار ٢١٣/٤١، قبل نهاية عام ١٩٩٣. وذكر أنه نظرا للمصاعب التي ذكرت للتو، فإنه يلزم على جميع الوفود بذل جهود كبيرة وإبداء حسن النية، إذا ما أريد اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة بتوافق الآراء قبل توقف دورة الجمعية. وأعرب عن رغبته في أن يعلن بوضوح أن الاتحاد الأوروبي لن يقبل تكرار الحالة الراهنة.

٣ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يثني على الأمين العام لأخذه بالحسبان التام أحكام الفقرة ١٠ من القرار ٢١٣/٤٧، التي تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، لدى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، بإيلاء انتباه خاص للأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

٤ - واسترسل بالقول إنه فيما يتعلق بمسألة النمو الحقيقي للميزانية الإجمالية، فإن الاتحاد الأوروبي يأسف لعدم وضوح الاقتراح وتعقيده، لا سيما مسألة إعادة تحديد الكلفة. وذكر أن الزيادة المقترحة في

(السيد نوتردايم، بلجيكا)

موارد الميزانية تعرض في وقت تواجه فيه السلطات المالية في الدول الأعضاء صعوبات اقتصادية خطيرة، بحيث اضطرت هي نفسها إلى تنفيذ سياسات ميزانوية صارمة. وقال إنه في الظروف الراهنة، يلزم أكثر من أي وقت مضى أن تنفذ المنظمة سياسات إدارية سليمة وأن تعيد توزيع مواردها البشرية والمالية في ميزانية عامة مستقرة.

٥ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة، رغم وضعها المالي الهش، تواجه تحديات جديدة، ويتوقع الأعضاء فيها من الأمانة العامة تقديم اقتراحات متجددة لإعادة تخصيص الموارد. وذكر أن مثل عمليات إعادة التخصيص هذه اقتصرت إلى حد كبير، مع ذلك، على النفقات غير المتكررة، بما فيها النفقات الرأسمالية. وقال إن الأمانة العامة، برأيه، أخفقت في اقتراح الخيارات السياسية اللازمة لتمكين المنظمة من الاستجابة للتحديات الجديدة.

٦ - وتابع كلمته بالقول إنه، في حين أنه يلاحظ أن الهدف الرئيسي للأمين العام من إعداد اقتراحات الميزانية يتمثل في تقوية وتعزيز إعادة التشكيل، يأسف لعدم إظهار تلك الأهداف بصورة واضحة في الميزانية البرنامجية المقترحة. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي دخول عملية إعادة التشكيل، التي اتسمت حتى الآن بالتدافع، مرحلة التماسك لكي يكون بالإمكان تحليل أثرها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بهذا الصدد ببيان الأمين العام الذي يعلن أن المنظمة قد دخلت لتوها مرحلة يتوقع لها أن تتيح للموظف مزيدا من التركيز على ما يجب عمله.

٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي قد أحاط علما بالتقرير الخاص بوظائف الرتب العليا والتغييرات في هيكل الوظائف العليا للأمانة العامة (A/C.5/48/9)، وأعرب عن اعتقاده أنه يلزم اتباع نهج متكامل لتنفيذ التغييرات المقترحة كي تترك أثرا على المنظمة. وذكر أن مما يثير القلق النهج المتبع في إدارة هذه الوظائف إذ يبدو نهجا جزئيا.

٨ - ثم انتقل إلى مسألة البرامج والأولويات فقال إنه في الحالة الراهنة ونظرا لصعوبات الميزانية التي تواجهها غالبية البلدان في العالم، آن الأوان لتحديد الأهداف التي تتوخاها أنشطة الأمم المتحدة تحديدا واضحا. وذكر أن مثل هذا التحديد يتطلب القيام بالتعيين الواضح للبرامج ذات الأولوية والمجالات التي يمكن

(السيد نوتردايم، بلجيكا)

نقل الموارد منها. ومن شأن وضع قائمة بالبرامج التي يمكن إلغاؤها أن يسفر عن وفورات للمنظمة وييسر نقل الموارد إلى المجالات ذات الأولوية التي عينها الأمين العام. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يضطر بنفسهإلى القيام بهذه العملية نظرا لعدم وجود قائمة من هذا القبيل. وبهذا الصدد، فإن الفقرة ٣٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/48/16، الجزء الثاني)، التي تتناول اقتراحات إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، تبدو ذات صلة بصورة خاصة.

٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم الأهداف الرئيسية الثلاثة التي تبغيها اقتراحات الأمين العام والتي ذكرت في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة. والاتحاد يود أن يعرب من جديد عن رغبته في رؤية العمل على تعزيز مركز حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الإنسانية، وتحسين إدارة عمليات حفظ السلم، واتخاذ الترتيبات الملائمة لتمويل المحكمة الدولية لمقاضاة منتهكي القانون الدولي في يوغوسلافيا السابقة.

١٠ - وتحدث عن المنهجية الجديدة لعرض الميزانية البرنامجية المقترحة فذكر أن الاتحاد الأوروبي يوافق على النتائج التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق. فالجزء الأول من الميزانية البرنامجية، الذي يوجز اقتراحات الميزانية، يسجل تحسنا جليا مقارنة بما كان يُعمل سابقا، في حين أن عرض الأجزاء الأخرى لم يستجب لطلبات الدول الأعضاء الواردة في القرار ٢١٢/٤٧ ألف.

١١ - وأنهى كلمته بالقول إن الاتحاد الأوروبي ينتظر باهتمام تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ويحتفظ بحق إبداء تعليقات تفصيلية، في مرحلة لاحقة، على المبالغ المقترحة في الميزانية البرنامجية إلى جانب محتواها البرنامجي أثناء النظر في الاقتراحات بابا بابا.

١٢ - السيد مارورياما (اليابان): قال إن الدول الأعضاء، ومن بينها اليابان، أمِلت أن يتيح النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الفرصة لإجراء حوار مفيد بشأن إعادة تشكيل الأمانة العامة. وذكر أن القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والأربعين قد زودت الأمانة العامة بمبادئ توجيهية من أجل إعداد الميزانية البرنامجية. وتشدد تلك المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، على الحاجة إلى تعريف الأثر البرنامجي لإعادة التشكيل وتقييمه ولوضع المعايير الخاصة بعبء العمل وإيجاد سياسة ملموسة بشأن اللامركزية. وذكر أن المعلومات التي قدمت حتى الآن هي للأسف غير كافية. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يتم إبلاغ الأعضاء ما إذا كانت الهيئات الحكومية الدولية المعنية قد درست بالكامل الجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة.

(السيد مارو ياما، اليابان)

١٣ - وقال إن التقديم المتأخر لوثيقة الميزانية قد أفقد الدول الأعضاء الفرصة لإقامة حوار شامل مع الأمانة العامة. وذكر أن وفد بلاده يحث الأمين العام بشدة على أن يتخذ خطوات تضمن عدم تكرار مثل هذه الحالة في المستقبل. فليس بالمستطاع اعتماد ميزانية بدون النظر في الاقتراحات بشأنها كما ينبغي. وتابع أن وفد بلاده سيقوم، نظرا للحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة، ببذل ما أمكنه من جهود لضمان اتخاذ إجراء عاجل بشأن الاقتراحات الحالية.

١٤ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء لم تزود بعد بصورة كاملة عن الميزانية. وسيكون لتقرير الأمين العام بشأن وظائف الرتب العليا أثر كبير على الميزانية، في حين أن ثمة أشياء أخرى لم تقدم بعد، مثل الميزانية الخاصة بمحكمة جنائية دولية، ستؤثر على مستواها العام. وذكر أنه بغية اعتماد الجمعية العامة ميزانية ما وهي على دراية تامة بمحتوياتها وعواقبها، من المهم أن تقدم الأمانة العامة وبدون إبطاء جميع الوثائق ذات الصلة.

١٥ - واسترسل بالقول إن ما يقترح من ١ في المائة من النمو الحقيقي لمستوى الميزانية الإجمالي يتعين النظر فيه في ضوء عوامل معينة مثل الوفورات المحتمل تحقيقها من خلال إدخال تكنولوجيا جديدة، وإعادة تشكيل الأمانة العامة، وضرورة خفض أو وقف الأنشطة التي يستغنى عنها، أو التي تعتبر أقل أولوية؛ والزيادة الكبيرة بالقيمة الحقيقية في إجمالي نفقات الأمم المتحدة. بسبب التوسع السريع في ميزانيات حفظ السلم والتنامي المتزامن معها لحساب دعم حفظ السلم. وقال إنه ينبغي تحديد مستوى الميزانية لفترة السنتين القادمة في حدود خطوط الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، بأخذ جميع تلك العوامل بالحسبان وبالاستخدام الفعال للموارد عن طريق وضع الأولويات على نحو مناسب. وأعرب عن تأييد وفد بلده للنتائج التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذه المسألة.

١٦ - وأردف قائلا إن وفده يوافق من حيث المبدأ على المجالات ذات الأولوية التي وضعها الأمين العام، أي حفظ السلم وصنع السلم، وشؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، ولكنه من غير الواضح ما إذا كانت قد بُذلت جهود كافية أم لا قبل وأثناء إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لتعيين المجالات الأقل أولوية.

١٧ - واسترسل قائلا إن نظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة واعتمادها إياها يحددان مستوى أنشطة المنظمة في مختلف مجالات اختصاصها. وذكر أنه نظرا لطبيعة تلك العملية، والميزانية

(السيد مارو ياما، اليابان)

الناتجة منها، فإنهما أيضا شأنان سياسيان إلى حد بعيد. لذلك فإن وفده يرحب بالتقدم المحرز في تحسين صيغة الميزانية وفي مساعدة الأعضاء على فهم الصورة الكاملة، وأعرب عن أمل وفده أن يبذل مزيد من الجهود نحو تحقيق تلك الغاية في المستقبل. إلا أنه في الوقت نفسه لم يُزِل النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة واعتمادها الحاجة إلى اتخاذ الهيئات الحكومية الدولية المختصة قرارات برنامجية هامة. وأعلن أن هذا هو المعنى الذي استوحاه وفده من الفقرة ٨ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (A/48/6، الجزء الأول).

١٨ - وقال إن ثمة مسألة صعبة أخرى وهي إعادة تحديد الكلفة. فنظرا للمنهجية الحالية المتبعة في إعداد الميزانية، لا يمكن تجنب إعادة تحديد الكلفة. ومع ذلك، ينبغي للجنة أن تنظر، لدى إعداد ميزانيات مقبلة، فيما إذا كان مناسبا حساب مبلغ إعادة تحديد الكلفة سلفا باستخدام المعدلات الثابتة لصرف العملة والتضخم، وفيما إذا كان هناك من إمكانية لتحسين المنهجية. وأضاف أنه ينبغي لها أيضا تحديد ما إذا كان المعدل المقترح للشواغر مناسبا. ويتعين، حسبما طلبت كندا، تزويد اللجنة بحسابات إعادة تحديد الكلفة، مما يمكن أن يسهم في المناقشة.

١٩ - وتحدث عن مسألة عمليات حفظ السلم فقال إنه لم يستوعب كيف أن نقل شعبة العمليات الميدانية إلى إدارة عمليات حفظ السلم سيعزز من قدرات الشعبة. وذكر أن خدمات الدعم المشترك التي تقدمها الشعبة لا تغطي عمليات حفظ السلم فحسب وإنما تغطي كذلك غيرها من البعثات الميدانية. وأن التعزيز المالي لأنشطة الشعبة وضبط إدارتها فائقا الأهمية نظرا لأن مستوى الموارد المخصصة للمشتريات ازداد إلى حد كبير، بسبب التوسيع الأخير لعمليات حفظ السلم. وقال إنه لذلك ينبغي للأمانة العامة أن تقدم تفسيرا واضحا وشاملا لمزايا وسلبيات مثل هذا النقل، وأن تتشاور عن كثب مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة.

٢٠ - وتحدث عن حساب دعم حفظ السلم، فقال إن وفده مدرك تماما للحاجة الملحة إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة، نظرا للتوسيع السريع لعمليات حفظ السلم، وأعرب عن مساندة وفده مبدئيا للاستخدام الفعال بحساب دعم حفظ السلم لتحقيق تلك الغاية. وأبدى رغبته، في الوقت نفسه، في الإشارة إلى أنه لم يتم توضيح مختلف الأدوار التي يجب القيام بها لكي تحقق الميزانية العادية وحساب دعم حفظ السلم ذلك الهدف. وذكر أنه جرى اقتراح على كلتا الميزانيتين بإحداث زيادة في عدد الوظائف بدون إعطاء تفسير واف لأسباب تمويلها من إحداهما دون الأخرى. وتمت مواجهة النوع نفسه من المشاكل في مجال غرفة

(السيد مارو ياما، اليابان)

العمليات التي تعمل على مدار ٢٤ ساعة التي أنشئت مؤخرا. وأعلن أنه ينبغي للأمانة العامة أن تقترح تقسيما واضحا للمسؤوليات فيما بين الميزانية العادية، وحساب دعم حفظ السلم وميزانيات عمليات حفظ السلم المختلفة، ويتعين عليها تحديد طبيعة الوظائف والأنشطة التي ستمول من كل ميزانية من الميزانيات. وأضاف بشأن مسألة تحسين القدرة الإدارية للأمانة العامة، أن وفده يرحب بقرار الأمين العام إعطاء الأولوية لذلك المجال ودعمه بالموارد اللازمة للتدريب واختيار الموظفين.

٢١ - وتابع قائلا إنه فيما يتعلق باقتراح نقل مكتب خدمات المشاريع إلى إدارة دعم التنمية وخدمات الإدارة، فقد فهم أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي سينظر في المسألة قريبا، ومن ثم ستتناولها اللجنة الثانية. وأضاف أنه فهم كذلك أنه ما زال هناك عدد من المسائل الرئيسية يجب حلها قبل إتمام ذلك النقل. وذكر أن من الأهمية العظمى ضمان الحد الأقصى من اقتدار وفعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، وأن وفده يتطلع إلى العمل عن كثب في ذلك المجال مع غيره من الوفود.

٢٢ - وأعرب عن ترحيبه بجهود الأمين العام الدؤوبة لترشيد هيكل الأمانة العامة بغية ضمان الوضوح في حدود المسؤولية ومزيد من المساءلة. وقال إن من الواضح من تقرير الأمين العام بشأن وظائف الرتب العليا (A/C.5/48/9)، أنه لم يتم عرض الصورة الكاملة لهيكل الأمانة العامة. وينبغي للأمانة العامة، بغية تصحيح ذلك الوضع، أن تقدم معلومات عن جميع وظائف ومناصب الرتب العليا، الثابتة أو المؤقتة، سواء كانت ممولة من الميزانية العادية، أو من حساب دعم حفظ السلم، أو من ميزانيات عمليات حفظ السلم المختلفة أو من موارد من خارج الميزانية. وقال إنه في الوقت الذي يرحب فيه بإنشاء مكتب التفتيش والتحقيقات، الذي يشكل الخطوة الأولى باتجاه إنشاء سلطة أوسع لمراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق، فإن الطريقة التي استخدمت تفتقر إلى الشفافية. وقال إن وفده لذلك اطلع باهتمام شديد على مذكرة الأمين العام (A/48/640) التي، إلى جانب الإيضاحات بشأن وظائف الرتب العليا في تقريره، قد أجلت بعضا من القضايا التي كانت تثير قلق وفده.

٢٣ - السيد سويتجا (اندونيسيا): قال إن وفده يشاطر الأمين العام قلقه على الوضع المالي الحرج للمنظمة. وأعرب كذلك عن شعوره بالأسى للتفاوت الموجود بين دور الأمم المتحدة المعزز ومواردها المحدودة، وبين الثقة الكبيرة البادية فيها وتدهور نمط السداد. وأعلن أن الوضع المالي للمنظمة فعليا هش جدا، بحيث أنه يهدد قدرتها على تمويل مهام جديدة. وأن التأخر المستديم في تقديم التقارير والوثائق ذات الصلة بشأن تلك المسألة يدعو إلى القلق.

(السيد سويتجا، اندونيسيا)

٢٤ - وأعرب عن تأييد وفده التام للبيان الذي أدلت به كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧ في المناقشة العامة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وعن رغبته في التعليق على بعض الجوانب.

٢٥ - وقال إن فيما يتعلق بمسألة تحديد الوقت لتقديم الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن وفده يوافق على النتائج التي استخلصتها لجنة البرنامج والتنسيق بأنه سيتم، رغم حالات التأخير، استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والموافقة عليها بصورة ملائمة قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر، وأضاف أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أن العملية الخاصة بالميزانية والتي وضعتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ تقر أيضا بالحاجة إلى مشاركة الدول الأعضاء في التحضير للميزانية بدءا من مراحلها الأولى وحتى انتهاء العملية بكاملها. وذكر بهذا الصدد أن وفده متفائل بسبب المشاركة العمودية للهيئات الحكومية الدولية المسؤولة عن وضع ميزانية البرامج في المراحل المهمة في إعداد الميزانية.

٢٦ - وتحدث عن مسألة الاحتياجات الإجمالية من الموارد، فقال إن المبلغ الإجمالي للموارد الذي طلبه الأمين العام أعلى من المستوى المحدد في المخطط ومن الزيادة المقترحة البالغة ١ في المائة في النمو الحقيقي. وأعرب عن مشاطرة وفده وجهة نظر لجنة البرنامج والتنسيق بأنه ينبغي للأمين العام الالتزام بأحكام القرارين ٢١٣/٤١ و ٢١٣/٤٧ المتعلقين بمخطط الميزانية. والمخطط يشكل على أي حال جزءا من عملية الميزانية الجديدة، ولذلك فهو في مرحلة قيد التطور. لذلك يتعين القيام بكامل العملية بأسلوب مرن، وعلى جميع المهتمين أن يدركوا أن مخطط الميزانية، في إطار العملية الراهنة للميزانية، ليس الحد الأعلى المطلق، بل هو بالأحرى مؤشر أولي للموارد.

٢٧ - وتابع كلمته قائلا إن وضع الأولويات في الأمم المتحدة كان دوما عملا شاقا. إذ يبدو أنه ليس هناك توازن في التعامل مع الأولويات، وإن أولويات الخطة المتوسطة الأجل والمسائل المتعلقة بالتنمية لم تحظ بالانتباه الكافي. وأعرب عن تأييد وفده لقرار لجنة البرنامج والتنسيق القاضي بوجوب التقيد بالأولويات ذات الطابع القطاعي الواسع والتي تمت الموافقة عليها في الخطة المتوسطة الأجل وفي القرار ٢١٣/٤١. وأضاف أنه في حين أنه يفهم أن زيادة بسيطة ما في الموارد لا تعكس بالضرورة تزايد الأولويات، فإنه يأمل أن يعطي تنفيذ الميزانية البرنامجية لمثل هذه البرامج الفرعية ذات الأولوية الحق الأول في الموارد المتوافرة طبقا للقواعد والقوانين ذات الصلة. ومضى قائلا إنه بما أن وضع الأولويات من صلاحية الدول

(السيد سويتجا، اندونيسيا)

الأعضاء، في إطار مشاركتها في إعداد الميزانية البرنامجية، فإنه ينبغي للهيئات الحكومية الدولية، ومن بينها الهيئات القطاعية، ألا تدخر جهدا لتحديد الأولويات التي يتعين ذكرها في اقتراحات الميزانية البرنامجية.

٢٨ - وأعرب عن قلقه، فيما يخص الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ -١٩٩٥، لتقديم اقتراح الميزانية الخاصة بالمكاتب المؤقتة للأمم المتحدة بدون أن تحدد الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة الولاية المناسبة، لاسيما أن المسألة لاتزال قيد الاستعراض في اللجنة الثانية. ولذلك أعرب عن تأييده لموقف رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن إيكال المهمات السياسية الى المكاتب لا يتمتع بأي أساس قانوني ويمكن بناء على ذلك، أن يتمخض عن نتائج معاكسة.

٢٩ - واسترسل قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن عملية اعادة التشكيل (A/48/428) لم يقدم، حسبما طلبت الجمعية العامة، تحليلا للأثر البرنامجي لعملية اعادة التشكيل. لذلك من الصعب تقييم الأثر البرنامجي للتغييرات. وقال إن وفده، علاوة على ذلك، يوافق على النتيجة التي توصلت اليها لجنة البرنامج والتنسيق من أن إنشاء ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة يشكل مرحلة جديدة في أنشطة الأمم المتحدة لتطوير نهج متكامل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وأعرب عن أمل وفده ألا يثبت التوجه الجديد أنه فعال ومنسق فحسب، بل أنه أيضا مجدي الكلفة.

٣٠ - وأعرب عن أمل الوفد الاندونيسي أن يعمل الأمين العام على توافر الموارد الكافية لمختلف المؤتمرات العالمية القادمة، وبصورة خاصة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستديمة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن الوفد يوافق على توصية لجنة البرنامج والتنسيق للموافقة على السرد البرنامجي للباب ٩ (ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات)، ولكن نظرا لتكرار البرنامج بعضا من أنشطة المنظمات الدولية الأخرى، فإنه يتعين تحسين التنسيق بين الادارة وتلك المنظمات. وذكر فيما يتعلق بدمج مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في ادارة دعم التنمية وخدمات الادارة، الوارد في الباب ١٠، أن من المشكوك فيه أن يتمكن مكتب خدمات المشاريع من العمل بأقصى حد من الاستقلالية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ادارة دعم التنمية تفرط في التركيز على أقل البلدان نموا وعلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وأعلن أنه يتعين على الأمانة العامة، حسبما ركزت عليه مجموعة الـ ٧٧، أن تمتثل في التدابير الخاصة بإعادة تنظيمها، للقرار ٢٣٢/٤٦ وأن تتشاور عن كثب مع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية.

(السيد سويتجا، اندونيسيا)

٣١ - ومضى قائلا إن الزيادة الكبيرة في عبء أعمال مركز حقوق الانسان ينبغي أن توازيه فعليا زيادة في الموارد، بيد أن برنامج المركز لادراج مسألة حقوق الانسان في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا مبرر له، إذ ينبغي معالجة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأبواب المناسبة من الميزانية.

٣٢ - وأشار الى أن الوفد الاندونيسي يلاحظ مع الأسف الإبطاء في تعيين رؤوساء تنفيذيين جدد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولمركز التجارة الدولية. وذكر أن أي مزيد من الإبطاء سيخلق مصاعب للمنظمتين. وأعرب عن اتفاقه مرة أخرى مع مجموعة الـ ٧٧ أنه ينبغي إيلاء مكتب الأمم المتحجدة في نيروبي ما يستحق من الاهتمام في مجال الميزانية.

٣٣ - وقال إنه كما لاحظت مجموعة الـ ٧٧، تخلو الميزانية البرنامجية المقترحة من الشفافية فيما يختص بالموارد الخارجة عن الميزانية. وبذلك الصدد، فإن التوصيات الواردة ف يتقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/90/3) تستحق النظر الجدي. وذلك أنه في الظروف الراهنة، لم يعد ممكنا للمفهوم الاعتباطي، مفهوم النمو الحقيقي الصفري، أن يكون أداة لضبط الميزانية. إذ عوضا عن ذلك، سيجعل المنظمة غير ذات فعالية. فشدة ضآلة الموارد يمكن أن تعني إهدارا في الموارد.

٣٤ - السيد سوشاريبا (النمسا): قال إن التقديم المتأخر لوثائق الميزانية البرنامجية يدعو الى الأسف، إذ أن وفده كان يفضل أن يكون لديه مزيد من الوقت لإعطاء الاقتراحات النظر الدقيق الذي تستحقه. وأعرب عن تأييد وفده للتعليقات التي أبداها ممثل بلجيكا في هذا الصدد، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٣٥ - وأعرب عن ترحيب النمسا بالأولويات المحددة في الميزانية البرنامجية المقترحة. وهي بهذا الصدد تشير الى الأولويات الخمس للخطة المتوسطة الأجل الراهنة التي وافقت عليها الجمعية العامة. وذكر أن النمسا تعلق أهمية على استبقاء تلك الأولويات في إطار الميزانية كما طلبتها الجمعية في القرار ٢١٣/٤٧.

٣٦ - وأعلن أن ليس للنمسا مبدئيا موقف من المعدل المقترح للنمو الحقيقي البالغ ١ في المائة. إلا أن كونها تأتي في المرتبة ٢٠ من أكبر المساهمين في الميزانية العادية، يجعلها تعلق أهمية كبيرة على مسألة ضبط الميزانية وتدعو في الوقت نفسه الى اتاحة تمويل مناسب لجميع الأنشطة التي توجد ولاية بشأنها. وأعلن أن المنهجية المستخدمة من أجل حساب معدل النمو الحقيقي مشكوك فيها، وأن إعادة تحديد الكلفة حسبت بمعدل تضخم. ومما لا شك فيه ان تعليقات اللجنة الاستشارية ستلقي الضوء على تلك القضايا التقنية.

(السيد سوشاريبا، النمسا)

٣٧ - وقال إن هدف إعادة التشكيل الجارية في الأمانة العامة هو تعزيز فعاليتها. وإن القرار ٢١٢/٤٧ باء، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على اقتراحات الأمين العام بإعادة التشكيل، قد طلب إليه أيضا أن يضع في الميزانية البرنامجية المقترحة للأنشطة التي ستستفيد من الانتقال الى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وأن يقدم توصيات بشأن وضع نكتب نيروبي. وذكر أن الجمعية العامة قد طلبت كذلك الى الأمين العام أن يستعرض دور مكاتب الأمم المتحدة، وبصورة خاصة مكتبي فيينا ونيروبي، بغرض تحسين توزيع المسؤوليات فيما بينهما، على أساس مزاياهما النسبية وتشكل جميع تلك الطلبات جزءا من توافق للآراء تم التفاوض عليه بشأن تقديرات المنقحة للميزانية، وتتوقع الدول الأعضاء الامتثال لها.

٣٨ - وأضاف قائلا إن اقتراحات الأمين العام الداعية الى نقل الخدمات الجوهرية للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الى فيينا والى تعزيز أنشطة مراقبة الجريمة تستحق الترحيب، إلا أنها لا تشكل اجابة وافية لطلبات الجمعية. وذكر أن الوفد النمساوي على ثقة بأن الأمانة العامة ستلتزم بما أعلنه الأمين العام من نية استبقاء فيينا كمركز رئيسي دائم. ولذلك فإنه يتوقع أن تقدم اقتراحات اضافية في صورة تقديرات منقحة، وأن تؤكد الجمعية العامة من جديد جميع ما تبقى من طلباتها الى الأمين العام.

٣٩ - وأضاف قائلا إن من الصعب فهم قيمة بعض الاقتراحات لزيادة مسؤوليات المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وبصورة خاصة المسؤولية عن تمثيل الأمين العام في جميع المنظمات في أوروبا، ومن بينها تلك الكائنة في فيينا، وعن تنشيط التعاون مع بعض المنظمات مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وذكر أنه بما أن أمانة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومركز منع النزاعات التابع لها يقعان في فيينا، فإنه يكون من الحكمة أكثر ان يتولى مكتب الأمم المتحدة في فيينا تلك المسؤولية الأخيرة. وان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قرر أيضا انشاء لجنة دائمة في فيينا معنية بالمشاورات السياسية وصنع القرارات. وذكر انه يتوجب على الأمانة العامة لذلك تبرير تضمين الميزانية العادية التكاليف الاضافية للاضطلاع بوظائف الاتصال من مكتب الأمم المتحدة في جنيف في حين أنه يمكن لمكتب الأمم المتحدة في فيينا أن يؤديها بدون كلفة إضافية.

٤٠ - وأضاف أنه علاوة على ذلك، فإن الوفد النمساوي يتساءل عن فائدة تنسيق بعض الأنشطة لأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية من جنيف، في حين أنه يكون من العملي أكثر لو قام مكتب الأمم المتحدة في فيينا بانجاز هذه الأعمال. وقال إن الوفد سيكون ممتنا لو قدمت الأمانة العامة معلومات متصلة بتنفيذ

(السيد سوشاريبا، النمسا)

القرار ١٨٧/٤٧ المتعلق ببعض الأنشطة الخاصة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، ومتصلة بمخططاتها لتنفيذ الطلب الوارد في مشروع القرار بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال والذي سيتخذ في الدورة الحالية.

٤١ - السيد عبدالله (تونس): قال إن امكانية تنشيط الأمم المتحدة لا تكمن فقط في تنفيذ أنشطة لحفظ السلم أو الوساطة كما يلزم وانما تكمن أيضا في تعزيز تنمية وتعاون دوليين أكثر توازنا. وقال إنه في حين أنه مع الترحيب المبذولة لتحسين فعالية المنظمة وتزويدها بالموارد لتلبية التوقعات، لاسيما توقعات البلدان النامية، من المهم أيضا عدم الاستسلام لقواعد جامدة. وأعلن أن عمليات إعادة التوزيع لا تخلو من مخاطر، إذ قد تؤدي إعادة التوزيع الى اعاقة بعض برامج محددة. وأضاف أن الوقت قد كان للنظر فيما اذا كانت السياسية التي تتبعها المنظمة في مجال الميزانية تتكيف مع الحالة الحقيقية.

٤٢ - وأضاف أن الوفد التونسي لا يعارض من حيث المبدأ معدلا معقولا للنمو الحقيقي، وأن معدل الواحد بالمائة مقبول، ذلك أن التحديات الجديدة تعني أنه يتوجب على المجتمع الدولي تقديم مزيد من التمويل. وذكر أن الوفد يؤيد الأهداف الرئيسية للميزانية البرنامجية المقترحة، وأنه يوافق الأمين العام على الحاجة الى تعزيز القدرات في المجالين السياسي والانساني. وذكر أن الوقاية تعد سياسة حكيمة في كلا ذينك المجالين لكنها تستلزم اجراءات منسقة وحسنة التخطيط. وقال إن تونس تؤيد، بناء على ذلك وبصورة عامة ما تطلبه الأمانة العامة من موارد.

٤٣ - وذكر أن الوفد التونسي يتفهم الأسباب الكامنة وراء انتقاء الأولويات الأربع المحددة في الميزانية البرنامجية المقترحة، ولكنه يشدد على الحاجة الى التوازن والواقعية فيما يخص جميع المشاكل، لاسيما المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية والبيئية. وأعرب عن رغبة الوفد كذلك في الحصول على تفاصيل وفورات الحجم الناتجة من إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية.

٤٤ - ومضى قائلا إن تونس أيدت دوما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تعتبر أداة تنفيذية من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات. وعلاوة على ذلك فإن الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية لافريقيا لا تظهر إلا زيادة ضئيلة جدا، ولن تكون كافية من أجل الاضطلاع ببعض من البرامج. وأضاف أنه يتوجب على المجتمع الدولي التركيز على المشاكل في افريقيا، التي لم يول اليها الانتباه الكافي في الميزانية البرنامجية. وبهذا الصدد، فإن تنمية الموارد البشرية يجب أن تكون لها الأولوية في الأنشطة المقبلة في افريقيا. وذكر أنه مع ذلك فإن الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن فعلا بين أولوياتها دعم

(السيد عبدالله، تونس)

المعاهدة الخاصة بانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية. وإن تكامل افريقيا الاقتصادي سيساعد القارة حتما على التصدي بنجاح للتحديات التي تواجهها وعلى المشاركة كشريك كامل في التعاول الدولي.

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(و) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/48/106؛ A/C.5/48/25).

٤٥ - الرئيس: تلا المادة ٩٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة وتتعلق بالانتخابات والفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ وتتعلق بانتخاب الأعضاء في الهيئات الفرعية.

٤٦ - وقال إن مذكرة الأمين العام (A/48/106) تشير الى أنه يلزم أن تعين الجمعية العامة خمسة أشخاص لملء الشواغر التي تنشأ في لجنة الخدمة المدنية الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ووفقا لمذكرة أخرى من الأمين العام (A/C.5/48/25) تم ترشيح ستة أشخاص من جانب حكوماتهم من أجل تعيينهم أو إعادة تعيينهم. وقال إنه قد علم بأن السيد هيلموت كيتشنبرغ (المانيا) قد سحب ترشيحه، فأصبح عدد المرشحين الآن مساويا لعدد الشواغر. ولذلك سيعتبر أن اللجنة ترغب في التوصية بأن يعين بالتزكية السيد كوتاشيرو (اليابان)، والسيد انطونيو فونسيكا بمنتال (البرازيل)، والسيد ماريو بتاتي (فرنسا)، والسيدة لوكريتيا مايرز (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد اليكسيس ستفانو (اليونان)، أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لمدة أربع سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٤٧ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: الجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع) (A/47/927، و A/48/192، و A/48/315، و A/48/421؛ و A/C.5/48/13).

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع)

(ب) نقل أوكرانيا وبيلاروس الى مجموعة الدول الأعضاء المحددة في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٣٤ (تابع)

٤٨ - السيد راندرياماللا (مدغشقر): قال إن عدد عمليات حفظ السلم وتعقيدها وكلفتها قد زادت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. وذكر أن كلفتها تشكل عبئا ثقيلا على الدول الأعضاء، لاسيما البلدان النامية، والتي بالرغم منها سعت جميع الدول جاهدة ومن بينها مدغشقر، الى تقديم اسهامات.

٤٩ - وقال إنه في هذا السياق أصبح من اللازم استعراض الاطار المؤسسي لعمليات حفظ السلم والطريقة التي تمول بها لضمان أن تعمل المنظمة بأمثل حد من الكفاءة. وبهذا الصدد أعرب عن ترحيبه بانشاء إدارة عمليات حفظ السلم والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلم. وذكر أنه بالاضافة الى ذلك يتوجب على الأمانة العامة أن تسعى الى إجراء وفورات حيثما أمكن ذلك وزيادة الشفافية في الاجراءات المتعلقة بالميزانية.

٥٠ - وأضاف أنه يتوجب على الأمم المتحدة إيجاد السبل لضمان توزيع عادل لتكاليف حفظ السلم. ولهذا السبب فإنه ينبغي وضع بلده في المجموعة (د)، طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ الذي يصنف مدغشقر من بين أقل البلدان نموا. وذكر أن وفده سبق أن تقدم بمثل هذا الطلب في مناسبتين سابقتين. ويشير التقدير بشأن تكوين المجموعات المقدم في الدور السابعة والأربعين (A/47/484) الى أن جميع الدول المحددة كأقل البلدان نموا قبل ١٩٨٩ تنتمي الى المجموعة (د).

٥١ - ومضى قائلا إنه لم يتم اتخاذ أي اجراء مرض لمتابعة طلبات مدغشقر، وإن لديه انطباعا بأن ثمة جهدا يبذل لإرجاء المشاركة من دروة الى أخرى. وبهذا الصدد، طلبت الجمعية العامة من رئيس اللجنة الخامسة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجنة الخامسة كي يدقق في وضع الدول الأعضاء في مجموعات لتوزيع حصص نفقات عمليات حفظ السلم، بيد أن ذلك الفريق لم يعقد حتى الآن إلا اجتماعا واحدا، وأعلن أن التركيز بدأ يبتعد في الواقع عن المشكلة التي تعيشها حكومته ليقترب من المسألة الأوسع الخاصة بتوزيع حصص تكاليف عمليات حفظ السلم بصورة عامة، وهذه المسألة يرجح أن يستغرق حلها سنوات عدة. وقال إن وفده طبقا لذلك يصر على أن ينظر في طلبه بإعادة التصنيف بصورة عاجلة.

٥٢ - السيد كوليبا (أوكرانيا): قال إن وفده يؤيد الاقتراح الذي قدمه الرئيس في الاجتماع السابع والعشرين والمتعلق بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية. وأعرب عن اتفاقه مع بيلاروس أن البند ١٣٨ (ب)، المتعلق بنقل بيلاروس وأوكرانيا الى المجموعة (ج)، يتعين أن يعالج منفصلا. وينبغي اجراء المشاورات غير الرسمية التي اقترحها الرئيس قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر.

٥٣ - السيد بيغوروف (بيلاروس): قال إن وفده اقترح اجراء مشاورات غير رسمية بشأن البند ١٣٨ (ب)، مع أنه مستعد لنقاش غيره من المسائل التي تؤثر في الدول الأخرى. وذكر أن نظر الفريق العالم المفتوح العضوية في البند ١٣٨ (ب) لا يعد وسيلة فعالة في سيرورة العمل، لأنه ليس للفريق العامل ولاية محددة للنظر في مسألة نقل البلدان من مجموعة الى أخرى. وقال إن لدى الفريق العامل، على أي حال، مسألة معقدة ينبغي له معالجتها، والفريق ليس حتى الآن في موضع يخوله رفع تقرير الى الجمعية العامة. وأعلن أن الحالة التي تواجهها بيلاروس تعد ملحة، وينبغي النظر فيها في أسرع وقت ممكن في المشاورات غير الرسمية.

٥٤ - الرئيس: قال إن هناك بضعة عناصر في قرار اللجنة تتطلب اجراء مشاورات غير رسمية. أولا، هناك الاطار الزمني المحدد بطريقة تستوجب النظر في المسألة قبل تعليق الدورة. والعنصر الثاني يتمثل في الولاية، وفي هذا الصدد، أوضح أن الفريق العامل سيعالج أولا مسألة الدول الأعضاء الجدد، ومن ثم الطلبات التي تقدمت بها أوكرانيا وبيلاروس ومدغشقر. وذكر أنه يمكن للجنة الخامسة بعدئذ اتخاذ الاجراءات اللازمة، قبل تعليق الدورة، على أساس التقرير الذي يرفعه لها الفريق العامل. وأعلن أن الجوانب الأخرى من البند ١٣٨ من جدول الأعمال سينظر فيها في الدورة المستأنفة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥